



تأثير شبكات النقل على التجارة والسياحة في سلطنة عُمان

ورقة مقدمة إلى

الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة التعاون الإسلامي

(الكومسيك) اسطنبول ١٧ - ٢٠ أكتوبر ٢٠١١ م





تأثير شبكات النقل على التجارة والسياحة

مقدمة :-

يعتبر قطاع النقل احد أهم قطاعات التنمية الأساسية في أي دولة ، كما يعد الارتقاء بمستوى قطاع النقل والمواصلات في وقتنا الحاضر أحد المعايير والمؤشرات الدالة على درجة نمو ومستوى تطور التنمية العمرانية والحضرية ، حيث يتم قياس تقدم الدول في كثير من الأحيان بمدى تطور وسائل ونظم النقل فيها و ذلك انطلاقا من العلاقة التكاملية بينها وبين جميع القطاعات التنموية الأخرى خاصة إذا ما ارتبط ذلك بوجود أنظمة نقل عصرية تأخذ بالتكنولوجيا والأنظمة الحديثة في إدارتها وتوجيهها .

من المعلوم أيضا أن قطاع النقل يأتي على رأس القطاعات التي تدعم الهيكل الاقتصادي للدولة وهو احد الركائز الأساسية للاقتصاد القومي لأي بلد من البلدان ، لما يمثله هذا القطاع بأنشطته المختلفة من



دعامات أساسية من دعائم التقدم وبما يقوم به من مساهمات فعالة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، حيث لا يمكن تصور تحقق النمو المتوازن بين قطاعات الاقتصاد القومي لأي بلد من البلدان دون تأمين احتياجات تلك القطاعات من النقل ، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التخطيط الجيد له وربطه بخطط القطاعات الاقتصادية الأخرى .

ومن الملاحظ أن الصناعات المرتبطة بقطاع النقل في وقتنا الحاضر قد أثرت بشكل كبير على التطور الاقتصادي والاجتماعي ، لما تقدمه هذا القطاع من معالجات لعوامل عده منها اتساع السوق وبعده واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وزيادة الإنتاج وانتقال السلع واليد العاملة إلى الأماكن التي تكون فيها أكثر نفعاً ، وتوطين المشاريع في المواقع ذات الجدوى الاقتصادية الأفضل ، ونستطيع ملاحظة ذلك في البلدان الصناعية المتقدمة حيث كانت وسائل النقل وفي مقدمتها السكك الحديدية الوسيلة الرئيسية والأكثر استخداماً للنقل ، أما الآن فإن تلك البلدان تتميز بوجود العديد من أنظمة النقل المتطورة والأسرع ، فبالإضافة إلى السكك الحديدية هناك وسائل أخرى كثيرة كالطائرات والسفن والأنابيب (لنقل المواد السائلة كالنفط) وأنظمة المرور العابرة المؤلفة من شبكات الطرق البرية ، وبالتالي فإن قطاع النقل ساهم مساهمة فعالة في تقدم هذه البلدان اقتصادياً وصناعياً وساهم بدور كبير في تنشيط السياحة والتبادل التجاري .



تجربة سلطنة عُمان في قطاع النقل وتأثيره على التجارة والسياحة

إن حكومة سلطنة عُمان تولي اهتماماً كبيراً بقطاع النقل والمواصلات، لكون هذا القطاع هو العصب الرئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق ربط لمراكز التنمية وتسهيله لتنقل البضائع والأفراد فيما بين هذه المراكز، وربط السلطنة بالدول المجاورة .

تتولى وزارة النقل والاتصالات بسلطنة عُمان في إطار اختصاصاتها مهام تنفيذ الخطط والسياسات التي تعمل على تطوير وتحديث هذا القطاع وتحسين مستوى الخدمات فيه ومنها تطوير بنيته الأساسية من طرق، ومطارات ، وموانئ والإشراف على أنشطة النقل بالوسائل المختلفة .

سوف نتناول هنا أهم مكونات قطاع النقل في سلطنة عُمان من خلال عرض العناصر التالية :

- ١- قطاع الطرق والنقل البري .
- ٢- قطاع الموانئ والشؤون البحرية .
- ٣- قطاع الطيران .



أولاً : قطاع الطرق والنقل البري

❖ إستراتيجية السلطنة في قطاع الطرق والنقل البري :

تتمتع سلطنة عُمان بشبكة واسعة ومتطورة من الطرق الحديثة التي تمثل شرايين حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تمتد إلى كل محافظات ومناطق السلطنة ، كما أن وتيرة التنمية في السلطنة في تصاعد مستمر لتلبية المتطلبات الأساسية لتحقيق أهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠م التي ترى في تواجد شبكة طرق تربط كافة القطاعات الإنتاجية ومناطق الاستهلاك حافزا للاستثمارات الأجنبية .

وبالنظر إلى إستراتيجية السلطنة المعتمدة لقطاع الطرق والنقل البري نجد أنها تركز أساساً على :-

- استكمال ربط مناطق السلطنة الرئيسية بعضها ببعض وربط السلطنة بالدول المجاورة عن طريق شبكة الطرق الرئيسية .
- استكمال ربط الولايات ومناطق التنمية بعضها ببعض وبشبكة الطرق الرئيسية عن طريق إنشاء شبكة الطرق الثانوية .



● رفع كفاءة الطرق القائمة لاستيعاب الزيادة المضطردة في أنشطة النقل البري وحل مشاكل لازدحام المروري وحوادث السير ، وذلك باستحداث جسور علوية وأنفاق أرضية ودورات حسب ظروف كل موقع .

● الاستمرار في إنشاء وصيانة الطرق الإسفلتية والترابية .

❖ الجهود التي تبذلها السلطنة لتنمية قطاع الطرق والنقل البري :

أن قطاع الطرق والنقل البري يعتبر من الركائز الأساسية للتنمية لذلك تولي السلطنة أهمية كبيرة لهذا القطاع لارتباطه الوثيق وأهميته الاقتصادية والاجتماعية بصورة خاصة ، لذا فان حكومة السلطنة تقوم بجهود حثيثة في تطوير هذا القطاع إيماناً منها بأهميته في التنمية الاقتصادية ، وفي هذا الإطار قامت السلطنة بإعداد خطط إستراتيجية لتنمية شبكة الطرق بما يتواءم مع متطلبات العصر ، وإدراكاً لتلك الأهمية تم إعداد دراسة لإعادة هيكلة وتخصيص قطاع النقل البري ، وتحديث دليل تصميم الطرق والمواصفات القياسية للطرق والجسور في السلطنة بما يتلاءم مع الطبيعة الجغرافية لها ، ويتم حالياً إعداد قانون لتنظيم عمليات النقل البري في السلطنة . وإيماناً بأهمية وضرورة تكامل شبكات ووسائل النقل عملت السلطنة مع بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على إعداد دراسة



جدوى اقتصادية لمشروع إنشاء خط سكة حديد تربط دول المجلس ، وقد بدأت الخطوات العملية لتنفيذ هذا المشروع الطموح الذي يتوقع منه فوائد كثيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي . كما وقعت حكومة السلطنة على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالتعاون في مجال النقل البري مع بعض الدول الشقيقة والصديقة مثل (الجمهورية اليمنية ، والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية التركية) والتي تهدف منها إلى تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياحية وترسيخ روابط الصداقة والتعاون وإزالة العقبات أمام قطاعات النقل والتجارة والسياحة . من جهة أخرى تحرص السلطنة على المشاركة في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والدولية الخاصة بقطاع الطرق والنقل البري للاستفادة من كل ما يستجد في هذا القطاع وما من شأنه النهوض بمستواه .

❖ أهم الإنجازات التي حققتها شبكات النقل البري في سلطنة عُمان :

تطورت شبكة الطرق والنقل البري بالسلطنة تطوراً ملحوظاً سواء من حيث الأطوال المنفذة أو المواصفات المطبقة في عملية الإنشاء . حيث كان مجموع أطوال الطرق الأسفلتية بالسلطنة عام ١٩٧٠م حوالي (١٠) كيلومتر ومجموع أطوال الطرق الترابية حوالي (١,٧٠٠) كيلومتر . ووصل مجموع أطوال الطرق حتى نهاية عام ٢٠٠٩م حوالي (٢٥,٩٢٦) كيلومتر من الطرق الإسفلتية ، و(٣٠,٤٣٥) كيلومتر من الطرق الترابية .



كما تم الانتهاء من تنفيذ عددا من مشاريع الطرق الهامة والتي تربط السلطنة بالدول المجاورة وذلك لتنمية التعاون التجاري والسياحي بين تلك الدول والسلطنة ، ويجري حاليا تنفيذ عدد من الطرق الهامة والتي تربط السلطنة بالدول المجاورة الأخرى مما سيساهم في زيادة حركة التبادل التجاري وتنشيط السياحة بين السلطنة ودول المنطقة. كما تم ربط الولايات ومناطق التنمية بعضها مع بعض بشبكة الطرق الرئيسية عن طريق إنشاء شبكة الطرق الثانوية والتي أسهمت في ربط جميع محافظات ومناطق السلطنة مما ساهم في تسهيل تنقل البضائع والأفراد بين هذه المراكز بعضها البعض وربط السلطنة بالدول المجاورة .

ثانيا : قطاع الموانئ والشؤون البحرية

تعتبر الموانئ احد أهم عناصر النشاط التجاري والاقتصادي حيث تشكل إحدى حلقات الاتصال الحضاري والتجاري بين مختلف بلدان العالم ، ولقد ساهم العمانيون في هذا المضمار قديما انطلاقاً من الموقع الجغرافي الذي تتميز به السلطنة والذي يطل على بحر العرب وبحر عمان والخليج العربي ، وإدراكاً لأهمية تنوع مصادر الدخل محوور إستراتيجية التنمية، واستغلالاً للموقع الاستراتيجي الواقع عند ملتقى الطرق البحرية القادمة من أوروبا وأمريكا وإفريقيا وتلك القادمة من الشرق الأقصى ، ومن منطلق تنمية الحركة التجارية والسياحية



لإتاحة فرص العمل أمام المواطنين وانطلاقاً من أهمية تطور صناعة النقل البحري الذي تشهده دول العالم المختلفة فقد شرعت السلطنة في تطوير الموانئ لتكون قادرة على استقبال السفن العملاقة الحديثة والتي تدار من قبل خبرات عالمية لها القدرة على الحفاظ على المكانة التنافسية لهذه الموانئ . ولذلك فإن آفاقاً واسعة للازدهار التجاري والاقتصادي والسياحي تنتظر الموانئ العمانية التي تحقق خطوات ملموسة لتطوير قدراتها بما يضعها بين أفضل الموانئ المعروفة على مستوى المنطقة . وفي هذا الإطار شهدت السلطنة إنشاء العديد من الموانئ التجارية والصناعية والسياحة والمرافئ البحرية والارتقاء بها لتقوم بدورها في تفعيل ذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها ومع ما يتطابق مع قواعد الجودة والكفاءة والفعالية والانتظام ، وحرصاً من السلطنة على التواصل الاقتصادي والتجاري مع بقية دول العالم عمدت الحكومة إلى الدخول في عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية التي تتعلق بالتجارة الحرة، والأمن البحري، والتفتيش على السفن والسلامة البحرية ، وذلك تعريزاً لخدمات النقل البحري في موانئ السلطنة وضمان سلامة خطوط الملاحة البحرية من وإلى السلطنة ، وإيماناً من الحكومة بالدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في تطوير الاقتصاد العماني وتشجيع القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تنويع مصادر الدخل القومي وجذب الاستثمارات الخارجية. تم



أعداد خطط إنمائية لتطوير الموانئ العمانية يجرى تنفيذه من خلال برامج موضوعة تنفذ على مراحل :-

١. تم إعادة تصميم الهياكل التنظيمية للموانئ بما يحقق الترابط في المهام التخطيطية والتسويقية والتطويرية وتشجيع ودعم الاستثمار الخاص.

٢. تم توسيع الطاقة الحالية للموانئ البحرية القائمة من خلال تحسين وتطوير المعدات وإنشاء الأرصفة وتعميق الأحواض وإدخال الخدمات الأساسية الضرورية عليها.

٣. تشجيع إقامة مناطق حرة ومناطق صناعية ذات قدرة تنافسية وفقا لقواعد الجودة مع موانئ الدول المجاورة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال.

٤. تعزيز دور القطاع الخاص للقيام بتمويل الاستثمارات الإضافية لتنمية وتحديث الموانئ البحرية القائمة.

٥. تطوير الأنظمة الخاصة بالحركة الملاحية لضمان سلامة الملاحة البحرية في السلطنة.

٦. تطبيق سياسة التعمين لقطاع الموانئ بشقيها الفني والإداري من خلال إعداد البرامج التدريبية لتأهيل الكادر الوطني في مجال اختصاصه لإحلاله محل العمالة الوافدة .



❖ أهم الموانئ العمانية :-

• ميناء السلطان قابوس :-

يعتبر هذا الميناء من الموانئ المتميزة في المجال التجاري إقليمياً وعالمياً، وعملاً بمبدأ التخصص وإدراكاً من الجهات المختصة لأهمية قطاع النقل في تطوير قطاع السياحة جاءت التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم / حفظه الله ورعاه / بتحويل ميناء السلطان قابوس من ميناء تجاري إلى ميناء سياحي ، ويجرى العمل حالياً لوضع تلك التوجيهات موضع التنفيذ. ولاشك أن هذه الخطوة ستعطي دفعة قوية لقطاع السياحة وتعزز من دوره في تنويع الاقتصاد الوطني.

• ميناء صلالة :-

يتميز هذا الميناء انه احد الموانئ الهامة في المنطقة في مجال تجارة الترانزيت نظراً لموقعه المتميز وللإمكانات الفنية المتوفرة فيه والتسهيلات التي يقدمها لاستقبال سفن الحاويات بما في ذلك سفن الجيل الثاني والثالث . ونظراً لوصول الميناء إلى طاقة التشغيل القصوى فقد تم العمل على تطوير طاقة الميناء وتوسيع الساحات التخزينية له وذلك من خلال إنشاء رصيفين للحاويات بطول (٩٦٩) متراً ، وتعميق حوض الميناء إلى (١٨) متراً وتمديد كاسر الأمواج إلى (٢٨٢٥) متراً ، وقد تم تشغيل هذين الرصيفين عام ٢٠٠٧ م ، بالإضافة إلى رفع القدرة



التشغيلية للميناء الى ما يقارب من (5) ملايين حاوية في السنة ، وفي عام ٢٠٠٦م تم إنشاء منطقة حرة بصلالة حيث ساهمت في زيادة حركة النقل والتجارة عبر ميناء صلالة الذي اكتسب سمعة طيبة كواحد من أكثر الموانئ كفاءة في المنطقة، وخلال عام ٢٠١٠م استقبل الميناء (٤٠١٤) سفينة منها (١٧٩١) سفينة حاويات ، فيما بلغت حركة المناولة (٣,٤٨) مليون حاوية وبلغ حجم البضائع العامة المتناولة بالميناء (٦,٢٨) مليون طن .

• ميناء صحار الصناعي :

ميناء صحار الصناعي الذي يقع على نحو ٢٧٠ كيلومتراً إلى الشمال من محافظة مسقط ، حيث انه من المشاريع الحيوية التي تخدم حركة التجارة والنقل بين السلطنة والعالم الخارجي ، وجهود التنمية الوطنية وخاصة سلسلة المشروعات الضخمة والصناعات الكبيرة التي يتم إنشائها في المنطقة الصناعية بصحار . حيث أن الطاقة الاستيعابية للميناء تصل إلى (٣) ملايين حاوية في السنة ، مع إمكانية التوسع مستقبلاً لتصل الطاقة الاستيعابية للميناء إلى ما يقارب من (٦) ملايين حاوية في السنة . وقد أستقبل ميناء صحار الصناعي عام ٢٠١٠م (١١١٠) سفينة منها (١٨٦) سفينة حاويات و (٥١٥) سفينة مواد سائلة ، كما بلغ حجم الحاويات الصادرة والواردة الى (٧٩٩٨٨) حاوية نمطية ، كما بلغ حجم المواد السائلة (٧,٦٩) مليون طن .



• ميناء الدقم والحوض الجاف :

يعتبر ميناء الدقم بالمنطقة الوسطى بالسلطنة الذي يجري العمل في إنشائه ضمن المشاريع الإستراتيجية التي تنفذها حكومة سلطنة عُمان لدعم الاقتصاد الوطني حيث سيساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية والصناعية بالسلطنة بشكل خاص والمنطقة بشكل عام ، ومن المتوقع الانتهاء من أعمال الميناء بحلول عام ٢٠١٢ م . ويتميز ميناء الدقم بالمنطقة الوسطى بموقعة البحرية الاستراتيجية على بحر العرب حيث يقع بالقرب من خطوط الملاحة العالمية التي تربط الشرق بالغرب وخطوط الملاحة الإقليمية التي تربط دول الخليج العربي ومجموعة الدول المطلة على المحيط الهندي بالخطوط البحرية العالمية . كما سيخدم ميناء الدقم منظومة النقل البحري بين موانئ السلطنة ودعم حركة البضائع والأنشطة الصناعية والسياحية لوقوعه في منتصف المسافة تقريبا بين ميناء السلطان قابوس في محافظة مسقط وميناء صلالة في محافظة ظفار . كما تزداد أهمية ميناء الدقم بوجود حوض جاف لإصلاح السفن بمختلف الأحجام بما فيها سفن النفط والغاز العملاقة والتي تصل حمولتها إلى (٤٠٠) ألف طن وكذلك السفن العملاقة المستقبلية التي قد تصل حمولتها إلى (٦٠٠) ألف طن وتوفر خدمات الصيانة والإصلاح لها ، وقد تم البدء في التشغيل التجريبي للحوض الجاف بالدقم واستقبل أول سفينتين للإصلاح والصيانة بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١١ م .



● ميناء خصب :

يعتبر ميناء خصب بمحافظة مسندم بالقرب من مضيق هرمز الاستراتيجية من الموانئ ذات الأهمية التجارية والسياحية ، ويشكل هذا الميناء بعد تطويره أضافه هامة لحركة النقل البحري والتجارة والسياحة في السلطنة خاصة في ظل الحركة المتزايدة للقوارب والسفن الخشبية في الميناء بينه وبين الدول المجاورة و ذلك بعد افتتاح مكتب تجاري عماني في ميناء بندر عباس بالجمهورية الإسلامية الإيرانية .

● ميناء شناص :

في ظل الحركة التجارية المتزايدة في منطقة شمال الباطنة وما ينتظرها من ازدهار خاصة بعد اكتمال مجموعة المشروعات الصناعية والسياحية الضخمة في صحار ، فقد تم تحويل ميناء الصيد في شناص إلى ميناء تجاري ليخدم حركة التجارة المحلية بين ولايات شمال الباطنة خصوصا ما يتصل بصيد الأسماك وتجارة المواشي والمواد الاستهلاكية والخضروات والفواكه .

ثالثا: قطاع الطيران

يلعب قطاع الطيران دوراً هاماً في تنفيذ السياسات التنموية للدول نظراً لما يقوم به في مجال تسهيل حركة المسافرين والبضائع ، كما انه يشكل جزءاً من عصب الحياة الاقتصادية والسياحية في بلدان كثيرة



علاوة على دوره في إثراء البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع للوصول به إلى سلم الرخاء والتقدم . ويمثل قطاع الطيران والنقل الجوي في سلطنة عمان واحداً من أبرز القطاعات التي حققت تطوراً ملموساً ومستمراً ليواكب التطورات العالمية في مجال الطيران المدني. ويشكل قطاع الطيران المدني أحد أهم القطاعات التي تندرج ضمن برامج وخطط الحكومة خلال المرحلة الحالية والمراحل المقبلة خاصة مع توجه السلطنة لتعزيز مجالات الاستثمار الاقتصادي والسياحي وفتح المجال أمام شركات الطيران العالمية للاستفادة من موقع السلطنة الاستراتيجي. وتزامناً مع الحركة الاقتصادية والسياحية والاجتماعية المضطربة التي تشهدها البلاد تقوم الحكومة بتطوير مطاري مسقط الدولي وصلالة ، وإنشاء أربعة مطارات أخرى، حيث تم إنجاز مراحل متقدمة في هذه المشاريع والعمل جارٍ لإكمالها والبدء في تشغيلها في الوقت المخطط له .

❖ مشروع تطوير مطاري مسقط الدولي وصلالة :-

يعد هذا المشروع الأكبر والأضخم من نوعه في مجال الطيران المدني ، في البلاد حيث سيساهم تطوير مطاري مسقط الدولي وصلالة في استيعاب الأعداد الكبيرة والمتزايدة من المسافرين جواً من وإلى سلطنة عمان . وقد تم البدء في مشروع تطوير مطار مسقط الدولي في سنة ٢٠٠٥م بأعمال تجهيز الأرضية التي سيقام عليها المطار والتي تم الانتهاء منها ، كما أن العمل جارٍ لتنفيذ أعمال الحزمة الأولى والخاصة بإنشاء



الطرق والجسور المؤدية من وإلى المطار ومد شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي اللازمة للمطار ، وكذلك إنشاء قنوات تصريف مياه الأمطار ، وقد تم مؤخراً البدء في أعمال الحزم الخاصة بمبنى المسافرين وبرج المراقبة ومبنى الطيران المدني . ومن المتوقع الانتهاء من تطوير مطار مسقط الدولي في الربع الأول من العام ٢٠١٤م والذي سيستوعب (١٢) مليون مسافر سنوياً مع إمكانية التوسع إلى (٤٨) مليون مسافر سنوياً مستقبلاً ، ومبنى للشحن الجوي بطاقة استيعابية تبلغ (٢٦٠) ألف طن سنوياً ، بالإضافة إلى إنشاء مدرج جديد للطائرات مع ممرات جانبية ومواقف للطائرات وجسور جوية لنقل المسافرين من وإلى الطائرات .

أما بالنسبة لمطار صلالة فسيساهم في نمو الحركة الاقتصادية والسياحية لمحافظة ظفار خاصة في موسم الخريف الذي تتميز به المحافظة ، حيث تعتبر محافظة ظفار من أفضل الوجهات السياحية داخليا وإقليمياً خلال الصيف ، ويشمل مشروع تطوير مطار صلالة الدولي إنشاء مبنى للمسافرين وبرج المراقبة ومبنى للشحن الجوي الذي ستبلغ السعة الاستيعابية له (٥٠) ألف طن سنوياً وكذلك جسور لإيصال المسافرين من مبنى المسافرين وإلى الطائرة مباشرة . حيث من المتوقع الانتهاء من المشروع في النصف الثاني من سنة ٢٠١٣م ، والذي ستبلغ طاقته الاستيعابية مليون مسافر سنوياً كمرحلة أولى ليصل إلى عشرة ملايين مسافر في المرحلة النهائية ، ومبنى للشحن الجوي بطاقة



استيعابية تبلغ (١٠٠) ألف طن سنوياً بالإضافة إلى عدد من المشاريع المساندة .

❖ المطارات الإقليمية والداخلية :-

يعتبر إنشاء المطارات الداخلية والإقليمية أحد الاستراتيجيات لتطوير قطاع الطيران المدني وربط المحافظات والمناطق بشبكة خطوط جوية تدعم القطاعات الاقتصادية والسياحية والاجتماعية . حيث تمثل هذه المطارات الأربعة نقلة نوعيه في مجال النقل الجوي الإقليمي والداخلي ، تم تصميمها بحيث تستوعب الطائرات العملاقة سواء للرحلات الداخلية أو الإقليمية مع إمكانية تشغيلها دولياً، وقد تم اختيار مواقع هذه المطارات لما تتمتع به هذه المناطق من عناصر جذب اقتصادي وسياحي ، مما يساهم في نمو الحركة التجارية والسياحية في السلطنة .

❖ الخلاصة :-

مما تقدم عرضة من تطور في شبكات النقل في سلطنة عمان من خلال إستراتيجية التنمية عمان ٢٠٢٠م التي أقرت وأصبحت مناهجا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ، والتطورات التي حدثت في شبكات الطرق والنقل البري سواء من حيث الأطوال المنفذة أو المواصفات المطبقة في عملية الإنشاء ، وانه من جراء هذا التطور نجد أن حجم التبادل التجاري للسلطنة مع الغير تضاعف بنحو (٢٣) ضعفاً



عما كان عليه عام ١٩٧٥م حيث ارتفع إجمالي حجم صادرات السلطنة السلعية في عام ٢٠٠٩م إلى (١٠مليارات و (٦٠٠) مليون ريال عماني وبلغ حجم وارداتها (٦) مليارات و(٩٠) مليون ريال عماني) مقارنة بالصادرات التي كانت في عام ١٩٧٥م (٧٥٣) مليوناً و(٥٠الف) ريال عماني وحجم الواردات الذي بلغ في ذلك العام نحو (٤٨٨) مليون ريال عماني).

إن من أبرز العوامل المادية المتفاعلة في تنشيط القطاع السياحي هي:-

- الطبيعة الجغرافية ،
- المواصلات ،
- وسائل النقل والاتصال ،
- المرافق الخدمية ، كالبنوك و غيرها .

حيث تتفاعل كل هذه العوامل في تنشيط القطاع السياحي الذي أخذ يتطور مع تطور التكنولوجيا من تقنيات تسهل تنقل الأفراد وتقدم له الراحة والاستجمام بأفضل وسائل وأقل تكلفة ، إلا أن الطبيعة وحدها لا تكفي لتنشيط السياحة من دون وجود سياسة للبنية التحتية منتظمة تسهل للسائح إقامته بالبلد المقصود وبالأخص شبكة من المواصلات التي تسهل تنقله ضمن هذا البلد ، أو من البلد إلى الخارج والعكس ، من هنا تم الاهتمام بتطوير شبكة المواصلات البرية والبحرية والجوية ، عبر تطوير شبكة الطرق الرئيسية منها وربطها



بالمدين الرئيسية والقري السياحية، وتطوير المطارات والمرافق الحيوية المتصلة بها، من تنظيم الرحلات الطيران، والتنقل البحري عبر تنظيم المرافئ، وكل ما يسهل تنقل الإنسان الذي يشكل العنصر الأساسي لتنشيط القطاع السياحي الذي ينشط بشكل كبير على أكتاف وسائل النقل. لقد شهدت السلطنة نمواً بارزاً وملحوظاً للحركة السياحية في الآونة الأخيرة مما يدل على مدى تطور مراكز الجذب السياحية للسلطنة بصفة مستمرة عاماً بعد عام إذ يتزايد عدد المسافرين القادمين إلى السلطنة بنسب عالية. وتشير الإحصاءات الأخيرة لمنظمة النقل الجوي الدولي (آياتا) في النصف الأول من العام الجاري عن ارتفاع نسبة إجمالي عدد المسافرين القادمين إلى مطار مسقط الدولي والتي سجلت بمعدل (٢,٢٣) مليون مسافر. ووفقاً لبيانات وزارة السياحة في سلطنة عمان وميناء السلطان قابوس، ارتفع عدد الزيارات التي تقوم بها السفن السياحية البحرية إلى مسقط من ٧٨ إلى ٩٤ زيارة في موسم ٢٠١٠ - ٢٠١١ مع زيادة عدد الزوار بنسبة (٧٢٪) إلى أكثر من ٢٣١ زائر مقارنة بـ ٢٠٠٩.

من جهة أخرى ان تطور وسائل النقل يساهم إلى حد كبير في إحداث التغيير الاجتماعي بين أفراد المجتمع وذلك من خلال ربط القرى والتجمعات السكانية البدوية بالمدين بطرق حديثة تسهل عملية الاتصال الاجتماعي بينهما، وبذلك فكلما توسعت شبكات وخطوط النقل بين أرجاء البلد الواحد من جهة وبينه وبين الأقطار الأخرى من



جهة ثانية ساهم ذلك بشكل فعال في زيادة تحقيق التطور الاجتماعي باعتبار إن المجتمعات المتخلفة هي التي تنغلق على نفسها بسبب صعوبة الاتصال مع المجتمعات الأخرى، إن عملية التطور التكنولوجي الحاصلة في قطاع النقل والمواصلات يصاحبها تغيير في سلوكية الفرد وعاداته باتجاه تحقيق الانسجام مع ذلك التغيير.

هكذا تحدث شبكات النقل وتطورها تأثيراتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية حركة التبادل التجاري وإنعاش النشاط السياحي من خلال ما توفره من تعزيز القدرات التنافسية للسلطنة وتأكيد إشعاعها وتواصلها إقليمياً ودولياً.